ECES
المركز المصري
للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center
for Economic Studies

عدسة اقتصادية

العدد 10

10 مايو 2026

© 2026 المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES). جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك. دون إذن كتابي مسبق من المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

تقييم تأثير قرار الإغلاق الساعة التاسعة مساء

مقدمة:

أزمة الطاقة وساعات العمل الإلزامية

أدت الحرب الإقليمية التي شنتها الولايات المتحدة وإسرائيل على إيران في 28 فبراير 2026 إلى تغيير المشهد المالي في مصر بشكل جذري بين عشية وضحاها. فمع الارتفاع الحاد في الأسعار بأسواق الطاقة العالمية تحت وطأة الحرب، تضاعفت فاتورة واردات الغاز المصرية ثلاث مرات خلال الشهر الأول وحده، لترتفع من نحو 560 مليون دولار إلى أكثر من 1.65 مليار دولار حسب البيانات الرسمية[1]. وقد أوقع هذا العجز المفاجئ البالغ 1.1 مليار دولار شهريا الحكومة في وضع مالي طارئ. وفي محاولة للحد من التكاليف المتصاعدة وإدارة أزمة الطاقة المحلية، قرر مجلس الوزراء تطبيق إغلاق إلزامي للمحال والمراكز التجارية والمقاهي في الساعة التاسعة مساء اعتبارا من أواخر شهر مارس، مع بعض الاستثناءات. وذلك كإجراء عاجل لخفض استهلاك الطاقة في مواجهة الأزمة. إلا أنه تم إلغاء هذا القرار لاحقا في 27 أبريل 2026.

[1] Prime Minister Statement, "Natural Gas Bill Jumps from $560 Million to $1.65 Billion in One Month," Al-Masry Al-Youm (Video Report, 2026). Available at: https://www.almasryalyoum.com/avideo/4225662

تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية: الأسباب ومنهجية مبتكرة

نظرا لعدم وجود أي تحليل مستقل للتكلفة والعائد لتقييم أثر قرار الإغلاق على النشاط الاقتصادي، حاول المركز المصري للدراسات الاقتصادية إجراء هذا التحليل باستخدام منهجية مبتكرة تعتمد على بيانات الأقمار الصناعية كأداة حديثة تتسم بالشفافية لتقييم تأثيرات القرار من خلال قياس شدة الإضاءة الليلية من الفضاء لتتبع التقلبات الاقتصادية على الأرض.

وهذا النهج هو أحد الأدوات التي تستخدمها مؤسسات دولية كبرى، من بينها البنك الدولي [2] وصندوق النقد الدولي[3]، حيث يعتمد كلاهما على صور الأقمار الصناعية لمتابعة النمو الاقتصادي والتعافي في المناطق التي قد يتأخر فيها نشر البيانات الإحصائية التقليدية أو تكون غير متاحة.

ولضمان درجة عالية من الدقة التحليلية، تم إجراء مقارنة بين متوسط شدة الإضاءة الليلية خلال الأيام الأربعة التي سبقت مباشرة قرار الإغلاق مع الأيام الأربعة التالية لتطبيقه؛ وذلك لعزل الأثر المباشر للقرار عن الاتجاهات الاقتصادية الأوسع نطاقا.

تحليل الأثر: العلاقة بين الإضاءة الليلية والنشاط الاقتصادي

تشير بيانات الأقمار الصناعية عالية الدقة في الشكل (1) إلى تراجع حاد وملحوظ في كثافة الإضاءة الليلية في أبرز المناطق التجارية في مصر، مما يعكس ارتفاع مستوى الالتزام بقرار الإغلاق. ويركز التحليل على مناطق رئيسية مثل وسط البلد والمهندسين في القاهرة، ومحطة الرمل في الإسكندرية، وتمثل هذه المناطق واحدة من أكبر تجمعات قطاعي التجارة والتجزئة، واللذان يستوعبان نحو 5.2 مليون عامل، أي ما يقارب 16% من إجمالي قوة العمل في مصر. وتشير البيانات إلى انخفاض الإضاءة الليلية في هذه المناطق بأكثر من 30% فور تطبيق الإغلاق في الساعة التاسعة مساء.

وللتأكد من أن هذا الانخفاض ناتج مباشرة عن قرار الإغلاق وليس بسبب عوامل موسمية أو اتجاهات إقليمية، استخدمت الدراسة مدينة الغردقة كحالة مرجعية للمقارنة، نظرا لاستثنائها من مواعيد الإغلاق الصارمة. ولم تظهر البيانات أي تغيرات ملحوظة في كثافة الإضاءة بالمدينة، مما يؤكد أن الانخفاضات الحادة في المناطق الأخرى كانت بسبب القرار.

[2] World Bank, "Tracking Economic Activity in Response to COVID-19 Using Nighttime Lights: The Case of Morocco," Middle East and North Africa Household Survey and Data (2020). Available at: https://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/tracking-economic-activity-in-response-to-the-covid-19-using-nighttime-lights-morocco

[3] Yuanyuan Chen and Jiaxiong Yao, "Bright Lights, Big Data," *Finance & Development*, International Monetary Fund (September 2019). Available at: https://www.imf.org/en/publications/fandd/issues/2019/09/satellite-images-at-night-and-economic-growth-yao

وفقا للدراسات الاقتصادية فإن كل انخفاض بنسبة 10% في كثافة الإضاءة الليلية يقابله عادة تراجع يتراوح بين 3% و6.5% في النشاط الاقتصادي المحلي، وبالتالي فإن الانخفاض بمقدار 30% يدل على حدوث تباطؤ اقتصادي يتراوح بين 9% و19.5% خلال ساعات النشاط في هذه المناطق التجارية.

الشكل 1: تأثير الإغلاق في التاسعة مساء على كثافة الإضاءة الليلية

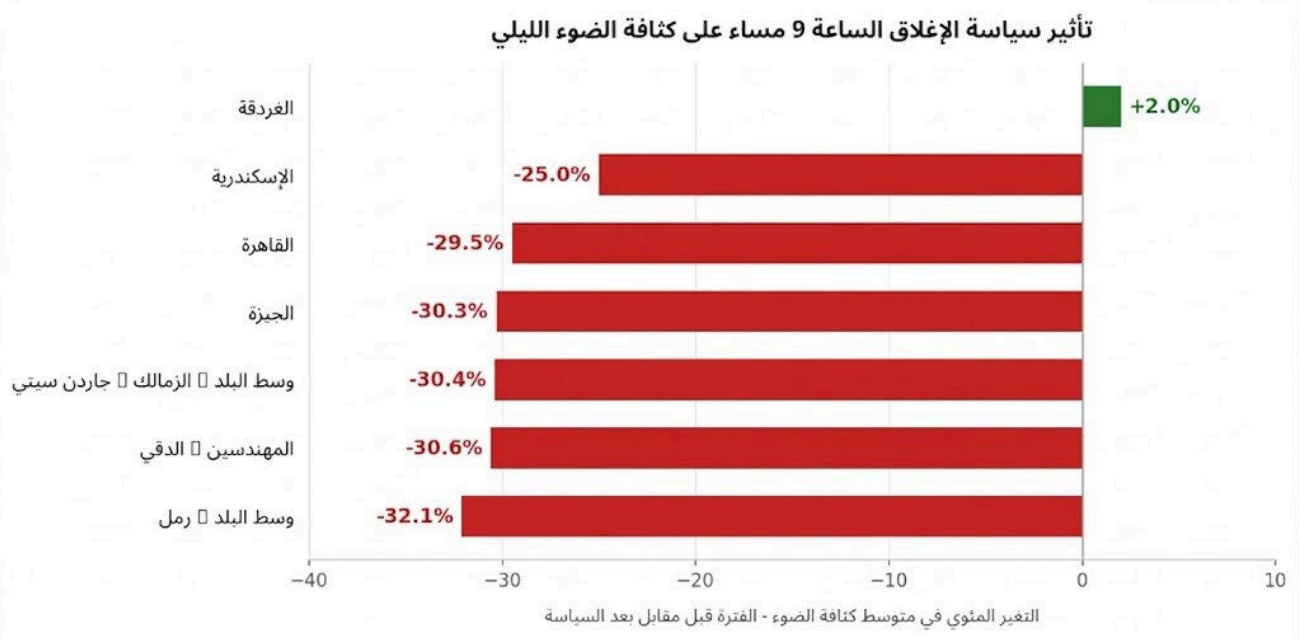

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

مناقشة

كما أشرنا مسبقاً، تشير الأبحاث إلى وجود ارتباط وثيق بين كثافة الإضاءة الليلية (NTL) وحيوية النشاط الاقتصادي؛ وبالتطبيق على الانخفاض بنسبة 30% الذي تم رصده في المناطق التجارية بالقاهرة والاسكندرية يلاحظ تباطؤ اقتصادي واضح في هذه المناطق نتيجة ذلك، بينما في المقابل، تشير تقديرات الخبراء إلى أن الانخفاض في استهلاك الطاقة نتيجة تطبيق قرار الإغلاق لم يتجاوز 0.5% فقط، مما يلقي الضوء على عدم تناسب واضح بين ارتفاع مستوى الالتزام بتطبيق القرار على المستوى الشعبي (وما ترتب عليه من خسارة في النشاط الاقتصادي) وبين المكاسب الفنية المحدودة التي تحققت.

وقد انعكس هذا التباطؤ بشكل مباشر على قطاعي التجارة والتجزئة، اللذان يستوعبان نحو 5.2 مليون عامل، أي ما يقارب 16% من إجمالي قوة العمل في مصر. وحتى التعطل الجزئي لهذا القطاع

يخلق أثرا سلبيا مضاعفا، إذ يؤدي انخفاض عدد ساعات العمل إلى تراجع قدرة ملايين الأسر على توليد الدخل، ومن ثم انخفاض الطلب الاستهلاكي الكلي. وتزداد حدة هذا الأثر في القطاع غير الرسمي، والذي يفتقر إلى شبكات الأمان الاجتماعي ويعتمد بدرجة كبيرة على ساعات الذروة المسائية، مما يجعل فقدان الدخل بالنسبة لهؤلاء العاملين ضربة مباشرة للمرونة الاقتصادية.

ورغم تطبيق القرار لفترة قصيرة، إلا أنه قد يخلق ضغوطا مالية تضعف الهدف الأساسي منه؛ فتراجع النشاط التجاري يؤدي إلى انخفاض الحصيلة الضريبية من ضريبة القيمة المضافة وضرائب الدخل، وما قد يترتب عليه من خسائر مالية تتجاوز الوفورات المحققة في فاتورة استيراد الطاقة، خاصة وأن القرار لم يسفر سوى عن خفض محدود بلغ 0.5% من إجمالي استهلاك الطاقة في الدولة ككل.

الخلاصة

أزمة الطاقة تلقي الضوء على ضرورة إجراء تحليل شامل للتكلفة والعائد يتجاوز الحسابات المالية الضيقة عند وضع السياسات خلال الأزمات الطارئة؛ فعلى الرغم من أن قرار الإغلاق في التاسعة مساء جاء لمواجهة عجز مفاجئ يصل إلى 1.1 مليار دولار، إلا أن عدم تقدير نتائجه مسبقا قد يؤدي إلى تجاوز التكلفة الاقتصادية الناجمة عنه لحجم الوفر المحدود المتحقق في استهلاك الطاقة (0.5% فقط). وفي هذا الصدد، لا بد أن نأخذ في الاعتبار الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية التي طالت نحو 5.2 مليون عامل، فضلا عن الخسائر المالية الناتجة عن تراجع الحصيلة الضريبية من ضريبة القيمة المضافة وضرائب الدخل، والتي تمثل إحدى الموارد الرئيسية للموازنة العامة. كما أن استخدام أدوات حديثة مثل قياس كثافة الإضاءة الليلية عبر الأقمار الصناعية لرصد الانكماشات الاقتصادية يتيح لصانعي السياسات تصميم استراتيجيات مستقبلية تحافظ على استقرار المنظومة الاقتصادية مع إدارة الأزمات الطارئة في نفس الوقت. وبوجه عام، ينبغي إجراء تحليل للتكلفة والعائد لجميع السياسات العامة قبل تنفيذها، للحد من احتمالات الخطأ وعدم العدالة.